

## الموسوي يقترح تبني التعريف العربي للإرهاب؛ الفلسطينيون إرهابيون في التصنيف الفرنسي

والتقني التي تعرض لها قطاع الاتصالات، وكيفية معالجة اثارها على المدى البعيد، والمسؤوليات المترتبة على الشركات المشغلة للقطاع لتوفير الحماية وتحسين وضعها امام اي اختراق امني، وهذا ما يتطلب اجراءات صارمة وفورية في مجالات عديدة سواء ما يتعلق بالعمل او التجهيزات او العلاقات الخارجية وكلها غير محصنة بشكل كاف امام اي اختراق مستقبلي.

ورأى فضل الله اننا امام هذه الوقائع لا نزال في المرحلة الاولى من احصاء الاضرار ومحاولة معالجتها، وهناك مسؤوليات على الشركات، ودور اساسي للدولة لحماية هذا القطاع، وتحسينه بخطوات عملية تشمل الامان الداخلي والخارجي للشبكات، كي لا يكون امن اللبنانيين مستباحاً جراء ضعف اجراءات الحماية او التهاون بحيث تبقى ابواب هذا القطاع المستهدف اسرائيليا غير موصدة كما يجب.

وقال ان المعطيات التي اطلع عليها من المعنيين تظهر الحاجة الى اجراءات مشددة، وان استمرار الوضعية الراهنة يسمح بتكرار مثل هذا الانكشاف الامني.

سنناقش هذا الموضوع من ناحية قوته القانونية، ونحن مقتنعون أنه يمكن إدخال تعديل على هذه الاتفاقية لاسيما في بندها الأول». موضحا: «قلت في الجلسة إضافة إلى تبني تعريفنا للإرهاب، ان على لبنان أن يقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقه لاسيما عندما سيطرح هذا الموضوع على الجمعية الوطنية الفرنسية حيث سيصلون إلى نقطة النقاش هذه ويعلمون بأن لبنان يرفض التعريف الذي يصنف الفلسطينيين إرهابيين».

أضاف: «سألت لماذا الاستعجال في إقرار الاتفاقية، فالجانب اللبناني يجب أن يكون واضحاً مع الجانب الفرنسي، فلو طلب يوماً الفرنسيون ضمن إطار التعاون أمراً يمكن أن يمس الفلسطينيين فسنصل عندها إلى تصادم، ولدينا تجربة مريرة لا تزال مستمرة تحت عنوان التعاون أدت إلى كشف لبنان عبر تقديم معلومات وغيره».

● من جهته، استمع رئيس لجنة الإعلام والاتصالات النائب حسن فضل الله من الهيئة الناظمة للاتصالات برئاسة عماد حب الله، الى شرح مفصل عن حجم الاضرار الخطيرة على المستويين الفني

أوضح عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب نواف الموسوي أنّ «النقاش الذي دار في موضوع الاتفاقية الأمنية مع فرنسا تمحور حول مفهوم الإرهاب في ظل التباين بين تعريفنا وتعريف الاتفاقية العربية من جهة مع التفسير الفرنسي من جهة أخرى»، مؤكداً في مداخلة متلفزة أنّ «هذا الأمر أساسي وخطير لأن لدى لبنان ٤٠٠ ألف فلسطيني على أرضه والتعريف الفرنسي يعتبر أنّ عشرات الآلاف من هؤلاء إرهابيين وهم كما هو معروف منتظمون في فصائل، ولذا كان هناك اتفاق على وجوب أن يدرج التعريف في صلب الاتفاقية».

ولفت إلى أنّ «وزير الداخلية والبلديات زياد بارود اقترح مخرجاً يفيد أن لبنان يتبنى التعريف السواردي في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب»، مشدداً على «أننا مع طرح هذا الأمر على لجنة متخصصة لمعرفة القوة القانونية له».

وأشار الموسوي إلى أنه «عندما تكلم مع نائب رئيس المجلس النيابي فريد مكارني قدم هو والنائب محمد قباني عرض بارود كمخرج، وقلنا إنّنا